التجديد في التأليف الفقهي

"المحتوى والأسلوب"

إعـداد

أ.د عبد الناصر موسى أبو البصل

رئيس جامعة العلوم الإسلامية العالمية

استاذ بقسم الاقتصاد والمصارف الاسلامية

جامعة اليرموك

المملكة الأردنية الهاشمية

ورقة مقدمة لورشة العمل التي يعقدها مركز التميز البحثي في فقه القضايا المعاصرة حول "مجالات التجديد في الفقه الإسلامي"

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – المملكة العربية السعودية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم رسل الله وعلى آله وأصحابه أجمعين وبعد،

فالحديث عن التجديد ليس جديدا ، وانما هو حديث قديم أصيل ، مرجعيته إخبار المصطفى صلى الله عليه وسلم لهذه الأمة بـ : " أن الله يبعث لهذه الامة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها " وهذا الحديث مشهور عند علماء الامة ورواة الحديث وشراحة،فإذا كان الامر كذلك فسيكون التاريخ شاهدا لهذه الامة المتجددة الباقية التي تضمنت ثقافتها وتضمن فكرها وحضارتها أصول البقاء والخلود بخاصية " التجديد " التي تمنح الفكر حيوية وحياة .

وهكذا كان الامر فبقاء هذا الدين وانتشاره وقدرته على مواكبة مستجدات الحياة ونوازلها دليل ظاهر على خاصية التجديد الملازمة له ، مع الاعتراف بأن هناك فترات ضعف وفترات قوة مرت على هذه الامة ، كانت فيها مظاهر التجديد بارزة ومسيطرة إبان فترات القوة ، كما كانت مظاهر التراجع الحضاري بارزة إبان فترات الضعف وفيها ضعفت مظاهر التجديد وحلت محلها مظاهر الجمود لتبرز الحاجة من جديد الى "التجديد " المطلوب للنهوض الحضاري بالامة .

ان من أهم الاسباب التي دعتني للكتابة في هذا الموضوع أن كثيرا منا اذا سئل عن كتاب ليكون مرجعا للسائل الذي يمكن ان يكون قريب عهد بتدين وهداية أو مسلم جديد على الاسلام او شاب يبتغي الاستزادة في العلم والثقافة الفقهية أو طالبا في جامعة او معهد او مدرسة ، فيحتار الواحد منا ويرشده لبعض كتب الوعظ لئلا تفتر همته اذا طالع مثل المصنفات التي تحدث عنها ابن خلدون من الصعوبة والاغلاق وغير ذلك مما لايتسع المقام لذكره.

وأجدني مقصرا جدا اذا فاتني أن اشكر أخي الاستاذ الدكتور عياض السلمي ومركز التميز بهذه الجامعة العريقة العتيدة على هذا التميز في اختيار الموضوعات التي حان وقتها بل تاخرنا عنه فالشكر والثناء لجامعة الامام على هذه الجهود المباركة .

تمهيد

لفت انتباهي عنوان مقال الأستاذ الكبير المحقق الدكتور محمود الطناحي (صيحة من أجل اللغة العربية ...هل يتحول التراث العربي إلى ألغاز وطلاسم؟)

والذي يذكر فيه[1] " ذلك التدنّي الذي وصل إليه خريجو أقسام اللغة العربية في جامعاتنا خلال العقود الأخيرة، وهؤلاء الخريجون هم الذين يتولون تعليم أولادنا في المدارس، وهم أيضاً الذين يسمعوننا الكلمة العربية من خلال الإذاعة والتلفزيون، ولو تُرك الأمر على ما هو عليه الآن فالله وحده هو الذي يعلم أبعاد الكارثة التي ستطبق على هذه الأمة، ونخشى أن تغشانا طوارقُها ذات يوم ***وقد استحال تراثنا الذي ضَنِيَ به الأوائل خلال أربعة عشر قرناً من الزمان ألغازاً وطِلَّسْماتٍ كالذي تراه على جدران المقابر والمعابد ولفائف البردي، رموزاً قديمة تخفى على جمهرة الناس، ولايعقلها إلا العالمون،*** ويومها سنقول:

استعجمت دارُ ميٍّ ما تكلمنا والدارُ –لو كلَّمتْنا–ذاتُ أخبار"

نعم لقد أصبح التراث[2] بعيداً عن عقول أبنائنا وعقول الجيل الحالي والجيل القادم على حد سواء ، ولا ننسى كلمة الكتب الصفراء ووقعها على نفوس بعض الباحثين الذين يرون في هذه المصنفات أنها قديمة وانتهى زمنها واصبحت من التراث بمعنى الاثار القديمة التي لاتصلح للعصر الحاضر ، وإن هؤلاء الذين يعيبون تراثنا لوقصدوا أن صياغته واسلوبه لايناسب الجيل المعاصر لقلنا لديهم وجهة نظر ، وللأسف يقصد كثير منهم عدم صلاحية هذه الشريعة أو الكتاب والسنة للعصر الحاضر ، ولكنهم يغلفون هذه الدعوة بغلاف الهجوم على التراث الاسلامي.

[1] - مجموعة مقالات العلامة الدكتور محمود محمد اطناحي ج1ص136 طبع دار البشائر

[2] - كلمة التراث وردت في القران بمعنى الميراث اي ما يتركه السلف للخلف ، ونقصد به كل ماتركه علماؤنا من نتاج علمي .

وقد نجحت خطط هؤلاء في زعزعة الثقة بتراث الامة وفي هذا المجال يقول الاستاذ الكتاني في مقاله الذي جعل عنوانه " لماذا الهجوم على ماضي الأمة العربية وتراثها...؟" [1]: "لاحظت وتتبعت باهتمام بداية الهجوم المخطط على تراث الأمة العربية الإسلامية منذ سنوات عديدة، واستطاع المهاجمون أن يجعلوا جمهورا من المتعلمين والطلبة، يعتقدون بأن التراث العربي يمثل أحد المشاكل التي تعرقل تقدم الأمة العربية، وأخذ هذا الهجوم يتسع شيئا فشيئا، ويمتد من الصحافة إلى المحاضرات، ومن الكتب إلى حلقات الدروس في المدارس الثانوية والكليات، وأحيانا يتسرب إلى الإذاعة والتلفزة برفق وهدوء، ومع مرور الأيام يكبر هذا الوهم، ويصبح تراثنا في نظر مئات الآلاف من تلاميذنا في الثانويات، وطلبتنا في المعاهد والكليات، وشبابنا المتفرنس أو المستغرب المستلب، ليس فقط مشكلة يجب التخلص منها، وإنما تمتلئ نفوسهم بالحقد والكراهية له، –ومن جهل شيئا عاداه– بعد أن تجسدت فيه الخطيئة، ونسب إليه الجمود والتخلف" [2]

نعم لقد نجحت خطط المخططين في ابعاد الاجيال عن التراث من الناحية العملية الواقعية[3] ، وليس من باب الكراهية لذلك التراث ، والنفس تنفر من الصعب وتنساق للسهل ، ومع ان النتيجة واحدة من الابتعاد عن التراث؛ الا ان تيسير التعامل مع التراث للناشئة وتأهيله لاستثمار هذه الثروة سيفشل هذه الخطط لامحالة.

ولا أريد أن يسترسل القلم في الحديث عن التراث وشمول مجالاته المتعددة بالبحث والنظر، ومن ثم الابتعاد عن الهدف الاساس الذي نود معالجته في هذه الورقة وهو مجال الفقه وهو ما سنبينه فيما يأتي .

---

[1] - نشر هذا المقال ردا ضمنيا على مقال الكاتب فهمي هويدي الذي جعل عنوانه " الماضي ...معروضا للبيع " في مجلة العربي الكويتية عدد 223

[2] - مجلة دعوة الحق المغربية عدد 188\189 سنة 1978

[3] - النظر الى مجموع الامة الممتدة وليس الى بقعة واحدة ، فقد تجد من يعنى بالفقه الحنفي أو المالكي ويحسن التعامل مع مصادر هذا المذهب أو ذاك ، ومع ذلك تبقى هذه قاصرة عن واجب الوقت تجاه البحث والتاليف الفقهي المنشود

أولا : الحاجة للفقه :

لاشك أن الشريعة الاسلامية ممثلة بالقران والسنة انما انزلت لتحكم الحياة بوقائعها ومستجداتها ، فالفقه انما هو انعكاس لحركة الحياة وتنزيل للأحكام على الوقائع فإن سارت الحياة وسار الفقه معها كان الفقه محققا لمتطلبات الحياة وقام الفقهاء بواجبهم ، وإذا تأخر الفقه عن حركة الحياة ولم يلحق بها بمعنى وجود حوادث لم يقم الفقهاء بإصدار الأحكام المتعلقة بها وهو ما يوقع الناس في الحرج أو اعطاء الاحكام جزافا دون تبصر .

إننا اليوم نعتمد على جهود ثلة من المجددين في التأليف الفقهي والأصولي أكثرهم انتقل الى رحمة الله ، أذكر بعضهم على سبيل المثال لا الحصر، بدءا بالشيخ أحمد ابراهيم ومرورا بالشيخ عبدالوهاب خلاف والشيخ محمد ابوزهرة والشيخ مصطفى الزرقاء والسنهوري وعلي الخفيف وعلي حسب الله وومصطفى زيد وكذلك الشيخ السعدي وابن بدران والشيخ جعيط وغيرهم ممن تركوا بصمات تشهد لهم بالسبق والتجديد في التأليف ، ثم جاءت كوكبة أخرى اتخذت مسلك التنقيح والتهذيب والتخصص ، ثم برز منهم علماء متخصصون في بعض المجالات فكانوا الأوائل في تسطير مراجع معاصرة سدت ثغرة في المكتبة الفقهية والاصولية.

لاننكر أن الباحثين – ولليوم – يبنون ويعتمدون على بعض المصنفات التي سطرتها أيدي ذلك الجيل المبارك ممن عاشوا ماقبل الاستعمار الغربي للعالم الاسلامي والعربي ومابعد الاستعمار ، ولنأخذ كتابا واحدا من هذه الكتب وهو المدخل الفقهي العام لاستاذنا مصطفى الزرقا رحمه الله (1907–1999) وكان كتابه منذ1944 والطبعة الاخيرة خرجت قبل وفاته بسنة رحمه الله.

لقد كان المدخل الفقهي العام بحق محققا للتسمية التي وضعها هو للكتاب وهي " الفقه الاسلامي في ثوبه الجديد ، وحينا خرج الكتاب تناولته اقلام عدد من العلماء بالتأييد والاشادة وممن كتب عنه الاستاذ عبدالقدر عودة[1] صاحب التشريع الجنائي الاسلامي حيث يقول : " كان عشاق الفقه الاسلامي يحاولون أن ينالوه فلا يستطيع أن يناله منهم الا البعض وهم قليل لأن الفقه اعتصم من طالبيه في المتون، وتحصن في الشروح، واستعصى على طلابه في اللغة المغلقة، والأسلوب العقيم، وكان كل من له إلمام بالفقه الإسلامي، وكل من عانى من قراءة كتبه، يود أن توطأ للناس هذه الكتب حتى يتيسر لهم قراءتها، وتسهل عليهم دراستها، وحتى يستطيعوا أن يوازنوا بين الفقه الإسلامي العتيد، ذلك الفقه الغني بموضوعاته ونظرياته واصطلاحاته، المتميز بدقته وقوته، ليكون لهم من هذه الموازنة ما يزيد ثقافتهم، ويوسع آفاقهم، ويفتح أعينهم، ويوجههم إلى الطريق المستقيم".

ولنعد الى القضية التي أشار إليها الاستاذ عودة من وعورة الطريق أمام الناشئة للإفادة من كتب التراث المتخصصة بوجه عام ، وأضيف اليها اليوم عدم كفايتها للوفاء بمتطلبات الحياة المعاصرة إذا أعتمد عليها وحدها، ولاشك أن هذه النتيجه لم تأت من فراغ وإنما ساعدت على حدوثها والوصول ‘ليها عدة عوامل نبينها ونلخصها فيما يأتي :

أولا : ندرة التأليف الحديث بصورة تخدم التواصل مع التراث ، ذلك أن التأليف الفقهي المتخصص قليل عموما إذا ما قيس بانتاج السابقين أو علماء المذاهب الذين خدموا مذاهبهم فشرحوا المتون ووضعوا الحواشي على الشروح ودونوا الفتاوى وغير ذلك من جهود خدامة المذهب لدى المذاهب الاسلامية.

[1] - الاستاذ عبدالقادر عودة أيضا من المجددين في الكتابة الفقهية في كتابه التشريع الجنائي الاسلامي والذي عرف به وكان من أنفع الكتب التي صيغت بطريقة حديثة على وفق الصياغة القانونية المعاصرة ....

وإذا سلمنا بهذه النتيجة فسيكون التأليف الخادم للتراث أو الذي يعلمنا الغوص في كتب التراث قليلا جدا أيضا، لأنه سيمثل جزءا ضئيلا ، مع ملاحظة أن بعض المؤلفات كانت تأتي بالنصوص التراثية كما هي ووتبوبها دون شرح عميق ولاتكون مع هذه الحال ملبية للغرض .

ثانيا :شيوع الملخّصات والمصوّرات لدى طلبة العلم في الجامعات والمعاهد العلمية لسهولة مراجعتها ولتلبيتها حاجة الامتحانات (الاختبارات)، والادهى والامر أن يكون الاساتذة انفسهم يعمدون الى التلخيص للطلبة او الاملاء عليهم خلال التدريس في الفصول والحلقات .

ثالثا : ضعف التعليم العام (ما قبل الجامعة) بحيث جاءت مدخلات التعليم الجامعي غير معينة على تكوين جيل قادر على حمل مسؤولية نقل التراث العلمي وتنقيته وتطويره وقبل ذلك الصبر على التعامل معه.

رابعا : ضعف اللغة بجميع مكوناتها ومحاورها: نحواً، وصرفاً، وعلم لغة، ومفردات وتراكيب، والأدب والشعر، والبلاغة، والإنشاء، وعلم المعاني وغيرها.

خامسا : انتشار وسائل الاتصال الحديثة التي غلب عليها إهمال التراث واللغة الفصيحة وأخذت من وقت الناشئة وجهدهم وزاحمت الوقت الواجب صرفه للتعلم واستخراج كنوز التراث لخدمة الواقع.

سادسا : الجهد الكبير الذي تحتاجه عملية البحث والدراسة والتعامل مع كتب التراث[1] ، فبالنسبة لبعضها تحتاج الصفحة الواحدة من الوقت ما يمكن به قراءة كتاب كامل ، ولذا كان المهاجمون للتراث يجدون في مثل النصوص المستحكمة الاغلاق نماذج لتأييد مقولتهم .

[1] - لاشك أن هذا الحكم ينطبق على مصادر دون أخرى فليست كتب التراث كلها من هذا الصنف .

قال الشيخ أحمد شاكر بعد أن نقل نصا من كتاب شرح مسلم الثبوت " هذا الكلام تعبيره !! وترجمته الى العربية[1] : كذا...."

ثامنا : قلة الاستفادة من العلماء الكبار في شرح النصوص من المصنفات التراثية المتخصصة ؛ بمعنى أن تجربة عدد كبير من العلماء القادرين على الدراسة النصية التحليلية لم تنل العناية اللازمة من التلمذة والتوثيق ليستفيد منها المتأخرون ، ولهذا السبب لقد ندمت ندماً شديداً على الفرص التي أضعناها بموت عدد من العلماء الجهابذة ممن التقيتهم وعرفت مقدرتهم العلمية العالية على شرح نصوص المصنفات القديمة وتحليلها في مختلف العلوم، أذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر:

أستاذنا العلامة الشيخ مصطفى أحمد الزرقا[(2)] رحمه الله الذي كنا نرجع إليه في تحليل نصوص المذهب الحنفي من كتاب رد المحتار لابن عابدين أو الاختيار للموصلي أو كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري أو ميزان الأصول للسمرقندي[(3)]، أو حاشية الخضري على ابن عقيل. لقد كان رحمه الله يتمتع بقدرة على إعادة إصلاح النص الذي حرفه التصحيف ونقله إلى نص آخر مغاير، أو النص المعيب لنقص في الكلام، أو الشديد التعقيد حتى يخيل إليك أنه هو الذي صاغه أو وضعه ابتداء.

وكذلك الحال مع أستاذنا فضل حسن عباس رحمه الله في التفسير وعلوم القرآن وتحليل عبارات أبي السعود العمادي في تفسيره الموسوم بـ "إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم.." والزمخشري في الكشاف.

---

[1] - انظر كتاب الطلاق للشيخ شاكر ص 31 طبع مكتبة السنة

[(2)] انظرترجمته في كتابي عنه رحمه الله في سلسلة أعلام المسلمين، دار القلم، وانظر مقدمة كتاب المدخل الفقهي العام. ج1:

[(3)] هذه المصادر من فقه الحنفية أو أصول فقه الحنيفة كنا ندرسها ضمن بعض المواد الدراسية في الدراسات العليا وما قبلها.

وكذلك أستاذنا الشيخ محمد الشاذلي النيفر[1] ، وأستاذنا الدكتور محمد أبو الأجفان التميمي القيرواني[2] وأستاذنا محمد الشريف الرحموني[3] في الفقه المالكي ومصنفاته ومخطوطاته، وكذلك أيضاً أستاذنا العلامة الدكتور محمد فتحي الدريني رحمه الله[4] في مجال مقاصد الشريعة وعلى وجه الخصوص كتاب الإمام الشاطبي "الموافقات في أصول الشريعة"، وكذلك أيضاً أستاذنا الشيخ الدكتور وهبه الزحيلي حفظه الله [5] ، ولا أنسى شيخنا الفقيه الشافعي الأزهري عبد الله محمد وشاح رحمه الله[6]. لقد ذكرت هؤلاء العلماء لتميزهم و لأني عرفت فيهم القدرة الفائقة على التعامل مع كتب التراث في المجال الذي برعوا فيه ، وفي كل بلد ولكل استاذ تجربته مع عدد من العلماء الذين هيئ الله لهم ليكونوا منارات هدى ودعوة.

موجز اسباب عزوف الشباب عن الكتاب الفقهي :

أسباب عزوف الناشئة عن المصنفات القديمة :

1. صعوبة الألفاظ
2. تعقيد الأسلوب
3. شدة الاختصار
4. كثرة الحواشي والإحالات
5. كثرة الرموز

(1)
(2)
(3)
(4)
(5)
(6)

كثرة الشروح ، وقذكر ان كتاب الهداية للمرغيناني الحنفي عليه اكثر من ثلاثمائة شرح اغلبها لايزال مخطوطا.

القواعد والمبادئ العامة التي تحكم موضوع التجديد في التأليف الفقهي

1) التيسير لا التعسير ، **القرآن ميسر فلماذا الفقه يعتوره التعقيد** .
2) التجديد في التأليف لا يعني الاستغناء عن مصنفات علماء الأمة، ولا يعني إهمال التراث بل الانطلاق منه وخدمته وعدم الوقوف عنده .
3) خير الأمور الوسط في الصياغة والكم والمقارنة والتحليل ، فالتاليف الموسع جدا ، ليس مستحسنا ، والذي يتخذ المقارنة مع الادلة طريقا سيضطر في في النهاية الى الاختصار .
4) بعض الواجبات لها وقت مضيق وأخرى لها وقت موسع والواجب القيام بما ضاق وقته كالمستجدات الملحة لاصدار الحكم فيها.
5) الوضوح والدقة ، فالفقه مبني على علم الاصول ، ذلك العلم الذي يضبط اصول الاستنباط ويعين الفقيه ، ويمنعه من الانحراف عن طريق الاستنباط
6) لكل مقام مقال ولكل زمان دولة ورجال : فلكل زمن حوادثه ومستجداته ؛ بمعنى أن تهيئة علماء متخصصين للمستقبل واجب على العلماء اليوم ليكون للزمن القادم رجاله .
7) الأصل عدم التقاعس عن الاجتهاد والتأليف فيما ينفع الناس ولا نلتفت الى القول الذي يتداول " ما ترك الأول بل ليصبح كم ترك الاول للآخر .

قال الامام ابن جزيء الغرناطي المالكي في مقدمة كتابه القوانين الفقهيةمبينا خصائص كتابه والمنهج الذي اتبعه وما يهدف اليه:

"واعلم أن هذا الكتاب ينيف على سائر الكتب بثلاث فوائد

(الفائدة الأولى) أنه جمع بين تمهيد المذهب وذكر الخلاف العالي بخلاف غيره من الكتب فإنها في المذهب خاصة أو في الخلاف العالي خاصة

(الفائدة الثانية) إنا لمحناه بحسن التقسيم والترتيب وسهلناه بالتهذيب والتقريب فكم فيه من تقسيم قسيم وتفصيل أصيل يقرب البعيد ويلين الشريد

(الفائدة الثالثة) إنا قصدنا إليه الجمع بين الإيجاز والبيان على أنهما قلما يجتمعان فجاء بعون الله سهل العبارة لطيف الإشارة تام المعاني مختصر الألفاظ حقيقا بأن يلهج به الحفاظ وإلى الله نرغب في أن يجعله موجبا لغفرانه وموصلا لرضوانه وفاتحا لخزائن إحسانه وامتنانه إنه ذو فضل عظيم"[1].

محتوى المادة الفقهية المعاصرة

[1] - القوانين الفقهية ص7

لقد عاش فقهاؤنا وعلماؤنا عصرهم وأدوا الواجب تجاهه فكانت مصنفاتهم ملبية حاجة العصر ومتطلباته، من حيث المضمون والمحتوى ، فاللغة والمصطلحات والاسلوب والعرض والمذهب مناسب لهم ويستطيعون التعامل معه ، وكان التنوع في التأليف بحسب الحاجة والظرف المقتضي ظاهراً، فهناك مصنفات الفتاوى ومصنفات الفقه العام والتفسير العام والمصنفات المتخصصة في المسائل التي يرون أنها مهمة، وهناك متون وشروح لطبة العلم ، وكتب للقضاة والمفتين، وكتب لكبار العلماء المتخصصين ليس هذا فحسب؛ بل انتقل بعضهم بعد أن عالجوا مشكلات عصرهم إلى الافتراض والفقه الافتراضي المغرق في الخيال والتوقع المستقبلي، وهذه المادة التي تركها لنا آباؤنا وأجدادنا لا تفي بمتطلبات عصرنا من حيث الوقائع والمستجدات التي غيرت أولويات التأليف الفقهي:

- فهناك مسائل أُلغيت ولم تعد الحاجة لإيرادها اليوم أو لنقل ضعفت أهميتها وتقلصت مادتها.
- وهناك مسائل جديدة يحتاجها الناس وهي غير واردة لدى كتب الأقدمين والناس لن ينتظروا طويلاً للبحث عنها في ثنايا الكتب أو على شاشات الفضائيات في الفتاوى الطائرة وبعضها لا تدري جهته ولا وجهته.
- وهناك خطط علمية تعليمية لتخريج متخصصين في مجال التربية الاسلامية والتعليم ، وفي مججال القضاء والمحاماة ، وفي مجال الفتوى ، وفي مجال الاعلام الاسلامي والدعوة ، وفي مجال الفقه المقارن والبحث والمتخصص ، وغير ذلك مما يستلزم وضع خطة التأليف لكل مجال وفق منهج يلبي الحاجة ويحقق الهدف.

الخطوط العريضة لمحتوى الكتاب الفقهي المعاصر

صياغة النظريات

صياغة التقنين

صياغة الكتاب التعليمي

أولا : الكتاب الفقهي أو التأليف الفقهي :

1-البدء بالبناء على ماقدمه علماؤنا في مصنفاته – المعرفة تراكمية – مع حذف ما لاداعي له اليوم أو اختصاره لأنه أصبح من التاريخ (التنقية أو التصفية أو النتقائية لما يحتاجه الناس في هذا العصر .(المذهب الشائع في البلد له دور.

2-دمج المسائل الفقهية المعاصرة وعدم افرادها بالتأليف اتصبح جزءا من الكتاب الفقهي أو التأليف الفقهي ، كالمفسر الذي يفسر القرآن وحينما تكتشف مسألة علمية أو غيرها تفيد في التفسير أو حادثة تشملها الايات وضعها ،بمعنى عدم تجزئة المسائل المترابطة المتناسقة يأخذ بعضها بيد بعض ؛ فعلى سبيل المثال تبحث قضايا الانجاب في باب الاسرة والزواج وتبحث المعاملات امعاصر ضمن المعاملات ، ولا تفرد بباب أو فصل خاص الا اذا ابتعدت عن الاصل واخذت احكاما خاصة ، المهم ان تكون مترابطة وضمن خطة متسلسلة وغير عشولئية .وهنا أنبه الى أن بعض الابتكارات التجديدية في المعاملات إنما هي نسخة عربية أو اسلامية لمعاملة معروفة لدي الاجنبي ،قام بعض المصرفيين بتعديله وعرضه على لجنة البنك الشرعية فأقره ، وإن كان من كلمة في هذا المجال فأقول إن بعض البرامج المستوردة عدلت لشرعنتها وكان الاصل الاجنبي أكثر تيسيرا من بعض الصيغ المعدلة.

3- دمج القانون مع الفقه في المسائل التي يكون للقانون فيها قول أو تنظيم ذلك ان القانون اليوم مطبق في المحاكم ونشره وتنقية ما يخالف الشريعة واظهاره أفضل

بكثير من اهماله وتركه وابقاء فجوة بين دارسي الشريعة ومعرفة القوانين والانظمة ونقدها وتأصيل مايوافق الشريعة.

4-ادراج قرارات المجامع الفقهية كما تدرج اراء علماء العصر الكبار دون اكثار ولا اهمال .

ثانيا : التجديد في اسلوب العرض:

وهذا التجديد يتناول كيفية عرض المادة الفقهية وتبويبها، وأقترح فيه صيغتين تم تناولهما من قبل :

الصيغة الأولى: النظريات الفقهية:

وهذه الصيغة عرضها بعض العلماء للتسمية المقتبسة عن الغرب وخاصة شراح القانون الفرنسي، ولكن مسألة التسمية مسألة اصطلاحية لاتضر اذا كان المضمون موافقا بل منبثقا من الاحكام الشرعية والاجتهادات الفقهية.

وبدايات هذه الصيغ بدأت في مصر وسطرت نظريات بطريقة منهجية متميزة على يدالشيخ الزرقاء في المدخل الفقهي[1] والدكتور محمد زكي عبدالبر[2] والشيخ محمد ابوزهرة والشيخ محمد فهمي ابوسنة وغيرهم، وكانت النظريات التي سطروها ممثلة لمجموعة من مباني الفقه الاسلامي الكبرى بما يستحق أن يطلق عليه مصطلح نظرية ، لكن اليوم تم ابتذال مصطلح النظرية وتضييع مفهومه الحقيقي بعد أن كتبت رسائل وكتب باسم (النظرية) وهي لاتشكل نظريات حقيقية .

الصيغة الثانية : الموسوعات :

[1] -صاغ نظريات الحق والتعسف والولاية والعرف والفساد والبطلان والعقد وغيرها وقد (أخذ) ما سطره الزرقا ووسع وجعل رسائل دكتوراة

[2] - في كتابه نظرية تحمل التبعة في الفقه الحنفي

والموسوعات المتوافرة قليلة جدا في باب الفقه الاسلامي ، ولعل من نافلة القول التأكيد على أن الموسوعة الكويتية هي أشمل موسوعة وهي الموسوعة التي اكتملت تقريبا ، ولكن الفكرة الاساسية للموسوعة أن تصبح كالموسوعات العلمية في الغرب ، تصدر كل سنة أو سنتين معدلة بأحدث المعلومات وتواكب التطور أولا بأول ، وليس بأن تصبح ككتب الفقه الاسلامي ومصنفاته تنتهي صلاحية بعضها أ، لنقل يظهر النقص فيها بعد مرور الوقت وفي هذه الحالة لابد من الكتابة من جديد.

ثانيا: التأليف التعليمي (الكتاب المنهجي المقرر في الجامعات والكليات والمعاهد).

ثالثا: التأليف البحثي (الدراسات العلمية) والرسائل الجامعية يستطيع الباحث أن يضع (في ملحق) كل ما له علاقة ببحثه مصدرا او للمقارنة مع غيره ..الخ.

رابعا:التأليف الفقهي للثقافة العامة.وهذا ينبغي أن يكون مبسطا ميسرا للعامة والخاصة

مسائل مهمة في الصياغة

من المسائل المهمة في الصياغة والتي لاتغفل :

1) الإشارة للأدلة ووجه الدلالة (التأصيل)
2) الإشارة للتوافق مع المذاهب الفقهية.
3) إيراد بعض النصوص القديمة عند الحاجة للربط بين الصياغة الحديثة الميسرة مضمنة نصوصاً لعلماء الأمة .
4) الاشارة للدلالة التربوية والأثر التربوي للمسائل المعروضة ان كان ثمة ما يقتضي ذل.
5) الاشارة للبحث الاقتصادي والاثر الاقتصادي للمسألة محل اتلبحث وادخال المعارف الحديثة في الاقتصاد والادارة والقانون والسياسة أمر مهم في التجديد.
6) **االتجديد في الأسلوب: ومن ذلك**
   1) اللغة ومفرداتها : (عصر المفردات).
      - سلاسة الأسلوب
      - سهولة الألفاظ وعدم تعقيدها
   2) التربيب والتبويب والفهرسة
   3) الصياغة والسبك
   4) الشكل والرسوم
   5) الأمثلة الحديثة (امثلة اصول الفقه لاتزال هي هي)
   6) الاستطراد والإيجاز المخل

التجديد باستخدام التقنية الحديثة

الكتاب الفقهي الإلكتروني أنموذجا

تقدم الثورة التقنية الحديثة إمكانات كبيرة نحو خدمة التراث الإسلامي وتقديمه للقراء والباحثين بصورة أفضل وأكثر فائدة من الكتاب الورقي العادي، وتتمثل هذه الخدمات فيما يلي:

1) إمكان اختيار نوع الخط وتكبيره وتصغيره حسب الحاجة.
2) سهولة البحث في ثنايا النص على مستوى الكلمة والجملة، مما يختصر الوقت في البحث والاستقراء.
3) سهولة الانتقال من صفحة لأخرى أو من مكان لآخر حسب الحاجة.
4) سهولة نقل النص ونسخه من الكتاب لمسودات البحث أو الملف.
5) إمكان إضافة الصوت بالنسبة للآيات القرآنية أو ما يحتاج إلى صوت توضيحي أو اقتضت أصول التلاوة أو القراءة ذلك، كما يمكن إضافة سمة النص المقروء لغير العرب أو لمن يبتغي تعلم اللغة وفق أصولها الصحيحة، وكذلك قراء الشعر والمتن وغير ذلك من مسائل تحتاج لإدخال تقنية الصوت.
6) إمكان إضافة الصورة أيضاً والرسوم التوضيحية.
7) إمكان إضافة الصورة الحركية (الفيديو) لما يمكن عرضه للقارئ مما يخدم الكتاب (فالكتاب الفقهي الذي يتحدث عن الحج يمكن إضافة نماذج كثيرة من المقاطع التعليمية).

8) يمكن الربط مع مصادر ومواقع أخرى ضمن الانترنت أو إلحاقها بالكتاب للتصفح وللفائدة كالمقارنة في موضوع ما مع مصادر أو أصول للكتاب أو ما شابه ذلك.

وبالجلمة إن الاستفادة من التقنية تجعل المادة العلمية المعروضة بطريقة تفاعلية تضاعف مستوى الفائدة العلمية للقارئ والباحث وتقلل كلفة الوقت بالنسبة له وقد جمع بين المعرفة الأصيلة والمعاصرة في وقت واحد.

ولاستخدام التقنية في التاليف الفقهي أو في خدمة الفقه مجالات متعددة أقتصر على مسألة واحدة تأخذ عدة صور ، هذه المسألة تتمثل باصدار الكتاب الفقهي الالكتروني ولهذا ثلاث صور أهمها:

الأول: التحقيق لكتب التراث وخدمتها وعرضها بصورة متميزة تفاعلية.

إن اصدار الكتاب محققا وفق الطريق الالكتروني أيسر في الاستعمال وأخف حملا من الكتاب وفيه مزية البحث والتصغير والتكبيرللخط وغير ذلك ممايجعل التحقيق موسوعيا خادما للفقه بجميع انواعه.

وقد جربت هذه الطريقة مع منظومة ابن عاشر مع شرح ميارة عليها ، فكانت تتضمن القراءة والاستماع للقرآن و والشعر والحديث وغيرذلك مما يخدم الكتاب.

بقي أن أشير الى أن البحث لايطلب منه أن يكون خبيرا في الحاسوب ولكن عليه أن يحضر المادة العلمية وعلى المبرمج او المتخصص بالحوسبة اكمال العمل الفني وهو الحوسبة.